

فاعلية المبادرة الزراعية في العراق عام 2008 في تحفيز الاستثمار وفق بعض المؤشرات الاقتصادية - تحليل قياسي

أ. د. سعد عبد نجم عبدالله العبدلي* إياد كاظم عيدان البولاني**
المستخلص:

يهدف البحث الى بيان دور المبادرة الزراعية التي أطلقتها الحكومة العراقية بعد عام 2008 في تحفيز الاستثمار والنهوض بالقطاع الزراعي والتي مثلت إحدى سياسة التمويل التي تبنتها الحكومة بعد عام 2003، ينطلق البحث من مشكلة مفادها (انه بالرغم من قيام الحكومة بتوفير رؤوس الأموال للقطاع الزراعي بغية تحفيز الاستثمار والنهوض بالقطاع الزراعي الا ان سياسة التمويل قد تخفق في تحقيق ذلك ، لأسباب ذاتية تتعلق بمدى التزامها بالمعايير والأسس الصحيحة للتمويل، وأسباب موضوعية تتعلق بمدى وجود التوافق والتنسيق بينها وبين السياسات الاقتصادية والزراعية الأخرى)، يفترض البحث وجود علاقة ايجابية بين التمويل الزراعي وتحفيز الاستثمار لكنها مشروطة بمدى توافر الأسس والقواعد الصحيحة للتمويل، وقد تم استخدام منهج التحليل والقياس لبعض المؤشرات الاقتصادية (إنتاج وإنتاجية ومساحة محصول القمح)، باعتباره محصولاً استراتيجياً، وتوصل البحث الى أن هناك تلكؤ في سياسة التمويل وفي بعض السياسات الاقتصادية والزراعية ، وقد تأثرت المؤشرات الاقتصادية بذلك ، وقد أوصت الدراسة بحصر سياسة التمويل بالمصرف الزراعي التعاوني بعد هيكلته ، وان يكون هناك تنسيق وتوافق بين السياسات الاقتصادية كالسياسة المالية وسياسة التمويل ، وبين السياسات الزراعية لاسيما سياسة التسويق والتمويل الزراعي.

Abstract:

The research aims to indicate the role of the agricultural initiative launched by the Iraqi government after 2008 to stimulate investment and the promotion of the agricultural sector, which represented one of the funding policy adopted by the government after 2003, The search adops a problem that (in spite of the government to provide capital for the agricultural sector in order to stimulate investment and the promotion of the agricultural sector, the funding policy may fail to achieve that due to subjective reasons regarding the extent of its commitment to standards of proper funding and foundations, and objective reasons related to the extent of interoperability and coordination between them and other economic and agricultural policies), It is assumed that there is a positive relationship between the agricultural financing and stimulating investment but is conditioned by the availability of the bases for the right financing and rules , have been used the method of analysis and measurement of some economic indicators (production and productivity of wheat) as a crop strategically, the

* جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد .

** باحث .

تأريخ استلام البحث 2016/8/23

تأريخ قبول النشر 2016/10/11

مستل من اطروحة دكتوراه

research found that there is a delay in the funding policy in some economic and agricultural policies have economic indicators affected by this, the study recommended that the policy of agricultural finance is governed by the agricultural bank after restructuring and the presence of coordination and consensus between the agricultural policies, particularly marketing and finance policy .

المقدمة :

أطلقت الحكومة العراقية المبادرة الزراعية بعد منتصف عام 2008 وشملت تخصيص (مبالغ إضافية من الموازنة العامة لتقديم الدعم لمشاريع وزارتي الزراعة والموارد المائية والنشاطات والفعاليات الساندة للقطاع الزراعي فضلا عن تقديم القروض الزراعية واختلفت سياسة التمويل الزراعي التي جاءت بها المبادرة الزراعية عن سياسات التمويل الزراعي التي كان يتبناها المصرف الزراعي التعاوني في السابق من أنها لا تشمل تقديم القروض الزراعية التي تمنح للفلاحين والمزارعين فحسب بل تشمل دعم مشاريع وزارتي الموارد المائية ووزارة الزراعة كما تقوم بتقديم الدعم لبعض الخدمات الساندة للقطاع الزراعي كالتيق التعليم والمهني من خلال تخصيص أموال إضافية في الموازنة العامة حيث شكلت لجنة عليا للمبادرة الزراعية ترتبط برئيس مجلس الوزراء تقوم بتنظيم عملية التمويل وتخصيص الأموال لهذه الجهات، ومجلس إدارة صناديق الإقراض، ولجنة الإقراض، تقوم بتنظيم عملية الإقراض وتسويقها عن طريق المصرف الزراعي التعاوني ، ولاشك ان سياسة التمويل تؤثر وتتأثر بالسياسات الزراعية، كما إنها تتأثر بالسياسات الاقتصادية كالسياسة المالية والسياسة النقدية وسوف يتطرق البحث الذي يتضمن مبحثين يتطرق المبحث الأول الى سياسة التمويل للمبادرة وبعض الملاحظات المثبتة عليها، كما يتضمن بعض السياسات الاقتصادية والزراعية المهمة ، بينما يتضمن المبحث الثاني قياس فاعلية المبادرة من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية (كالإنتاج والإنتاجية والمساحة المزروعة لمحصول القمح).

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في معرفة مدى فاعلية سياسة تمويل المبادرة الزراعية في تحفيز الاستثمار والنهوض بالقطاع الزراعي من خلال تأثيرها على بعض المؤشرات الاقتصادية .

مشكلة البحث :

بالرغم من قيام الحكومة بتوفير الأموال لدعم القطاع الزراعي إلا إن أهداف سياسة المبادرة قد لا تتحقق لوجود أسباب ذاتية تتعلق بعدم التزام سياسة التمويل بالقواعد والمعايير الصحيحة للتمويل وأسباب موضوعية تعود الى عدم وجود توافق وتنسيق بين سياسة التمويل والسياسات الاقتصادية والزراعية.

فرضية البحث:

هناك علاقة ايجابية بين سياسة التمويل وبين تحفيز الاستثمار، والتأثير على المؤشرات الاقتصادية كالإنتاج والإنتاجية والمساحة ولكنها مشروطة بتوافر أسس وقواعد التمويل الصحيحة المبادرة الزراعية، ووجود التوافق والتنسيق بينها وبين السياسات الاقتصادية والزراعية.

أهداف الدراسة :

بيان فاعلية المبادرة الزراعية في التأثير على مؤشرات (الإنتاج والإنتاجية والمساحة) لمحصول القمح الاستراتيجي .

منهج البحث :

اعتمد البحث منهج التحليل والقياس لبعض المؤشرات الاقتصادية وقياس العلاقة بين تأثير المبادرة الزراعية على هذه المؤشرات.

حدود البحث :

القطاع الزراعي في العراق بعد إطلاق المبادرة الزراعية (2008-2015) ومقارنة ذلك بالمدة الزمنية التي سبقت المبادرة الزراعية (1995-2007) .

المبحث الأول

سياسة تمويل المبادرة والسياسات الاقتصادية والزراعية

1- الأهداف والجهات المشمولة :

تسعى المبادرة تحقيق جملة من الأهداف :

- أ- النهوض بالقطاع الزراعي من خلال دعم جهود وزارة الزراعة في تطوير البنى التحتية وتأسيس مشاريع زراعية جديدة.
- ب- تطوير الإدارة المتكاملة للموارد المائية من خلال دعم جهود وزارة الموارد المائية وتحسين صفات الأراضي الزراعية من خلال الاستصلاح وشق وتبطين القنوات والتشجيع في استخدام الطرق الحديثة في الري لتقليل الهدر في الثروة المائية.
- ت- حماية المنتج الزراعي من الآفات واستيراد المحاصيل المماثلة والاهتمام بالثروة الحيوانية عبر دعم مشاريعها وتحفيز المستثمرين على إنشاء المصانع ذات العلاقة بالإنتاج النباتي والحيواني
- ث- دعم التعليم الزراعي بكافة مراحله من خلال إرسال البعثات والزمالة الدراسية الخاصة بالقطاع الاروائي والزراعي والبيئة ودعم المؤتمرات العلمية والورش التي تخص القطاع الزراعي لأجل النهوض به (اللجنة العليا للمبادرة الزراعية، 2014).

كما حددت اللجنة العليا للمبادرة الزراعية الجهات المشمولة بقروض الصناديق التخصصية وفقاً للاثي:
أولاً- يستطيع كل من يعمل في القطاع الزراعي بكافة مفاصله من المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين أو الفلاحين والمزارعين ممن يمتلك أو يؤجر أرضاً زراعية أو مشروعاً ذا علاقة بالقطاع الزراعي بموجب عقد نافذ مع وزارة الزراعة أو غيرها إن يستفيد من المبادرة الزراعية للحصول على قرض تأهيل لإنشاء أو تشغيل أو توسيع مشروع زراعي سواء في الإنتاج النباتي أو الحيواني وفق الضوابط المحددة.

ثانياً- يمكن للصناعيين والشركات الخاصة السائدة للقطاع الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني) الاستفادة من فرص الحصول على قرض من المبادرة الزراعية لتطوير معاملهم أو توسيعها أو تحديث خطوط الإنتاج مثل معامل علف (بلت) ، معامل الأسمدة ، المبيدات الحيوية ، البيوت البلاستيكية وملحقاتها ، منظومات الري الحديثة الرش والتنقيط وغيرها وفق الآليات التي وضعها مجلس إدارة صناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية . (المبادرة الزراعية، 2008)

2- سياسة تمويل المبادرة الزراعية الخصائص والتحديات :

مثلت المبادرة الزراعية احد سياسات التمويل للقطاع الزراعي إذ يتم من خلالها دعم القطاع الزراعي والاروائي فقد تبنت الحكومة تشكيل إدارة جديدة خارج المصرف الزراعي تخصص لها مبالغ سنوية في الموازنة العامة تقوم بوضع آليات للعمل تشمل دعم القطاع الزراعي والاروائي فضلاً عن قيامها بإنشاء خمسة صناديق تخصصية منها صندوق صغار الفلاحين والمزارعين المرتبط بوزارة الزراعة ، والتي أصبحت فيما بعد سبعة صناديق يتم تسويق مبالغها عن طريق المصرف الزراعي التعاوني، فقد تم تشكيل اللجنة العليا للمبادرة الزراعية ومجلس إدارة الصناديق ولجنة الإقراض كما شهدت توسع نشاط المصرف عبر فتح العديد من الفروع والمكاتب الجديدة في إطار دعم القطاع الزراعي واستحداث العديد من الوحدات والشعب.(المصرف الزراعي التعاوني)

وعند دراستنا للمبادرة منذ انطلاقتها وأثناء مدة الدراسة (2008-2015) ، سجل الباحث على سياسة تمويل المبادرة الزراعية جملة الملاحظات تنحصر في ثلاثة اتجاهات بعضها يتعلق بالسياسة التمويلية وما تتضمنه من شروط وضوابط والبعض الآخر يتعلق بالإجراءات التي أتخذها المصرف الزراعي التعاوني في مجال منح القرض ومتابعة تسديدها والاتجاه الأخير يتعلق بالمقترض والذي يجب أن تتوافر فيه بعض الشروط المهمة منها استخدامه للقرض بالشكل الصحيح وقدرته على إعادة المبلغ المقترض ، وإن هذه الملاحظات سوف تنعكس بشكل كبير على أدائها وتأثيرها (البولاني، 2016: 112).

أ- في بداية الشروع بالمبادرة الزراعية لم تكن هناك خطة انتمائية للإقراض وفق معايير معينة فقد تم وضع التخصيصات لكل صندوق من قبل مجلس الإدارة دون مراعاة وضع المحافظات ونسبة الفقر وغيرها وقد منحت لجنة الإقراض صلاحيات لمدرء الزراعة في المحافظات بإقرار المشاريع للقروض التي لا تزيد عن (25) مليون دينار وقد شهدت مخالفات وعدم التزام بالضوابط والشروط التي وضعتها لجنة الإقراض ومنها عدم الالتزام بالمبالغ المخصصة لكل محافظة وبدأت بعض المحافظات بترويج المعاملات بمبالغ تفوق المبالغ المخصصة حيث نجد المبالغ المقررة في بعض الأحيان أكبر من المخصصة مما دعا مجلس إدارة صناديق المبادرة الى تحويل هذه الصلاحية لمدير عام المصرف الزراعي وارتفعت بعد ذلك صلاحيته الى إقرار المشاريع التي تصل الى (50)

مليون دينار وبمرور الوقت وصلت الصلاحية بإقرار المشاريع التي تصل الى (100) مليون دينار، وما زاد عن ذلك المبلغ يبقى من صلاحية لجنة الإفراض لغاية (250) مليون دينار. (وزارة الزراعة قسم القروض الزراعية، 2015).

بمرور الوقت ونتيجة لعدم اندفاع مزارعي بعض المحافظات على القروض وعدم وجود إرشاد زراعي كاف لتشجيع المزارعين فقد حصل تفاوت في حجم القروض بين محافظة وأخرى ولكن بعد عام 2012 صدر قرار من اللجنة العليا للمبادرة الزراعية باعتماد خط انتمائية لتوزيع مبالغ القروض بصورة عادلة وإعادة التوازن بين المحافظات وقد وضعت خطة للأعوام (2013، 2014) من قبل لجنة مشتركة من وزارة الزراعة والمصرف الزراعي وبإشراف المبادرة الزراعية اعتمدت مجموعة معايير منها (الفرصة الضائعة، نسبة الفقر، نسب السكان، نسبة الانجاز) وقد اخذ بنظر الاعتبار المبالغ التي تم إقرارها وصرفها للمدة 2012/12/31 لغاية 2013. (المصرف الزراعي، 2013) وهذا يعني مرور (4) سنوات من عمل المبادرة الزراعية دون خطة انتمائية مما خلق حالة من التفاوت بين إعداد المستفيدين والمبالغ المصروفة لكل محافظة.

ب - اختلاف حجم التخصيصات بين الصناديق واختلاف نسبة تمويل القروض من صندوق لآخر كما أنها تختلف من مشروع لآخر ضمن نفس الصندوق لكن نسبة الإفراض تتراوح من (80 - 100%) من قيمة المشروع، كما إن منح القروض ولجميع الصناديق يتم بدون فائدة خلاف القروض التي يمنحها المصرف الزراعي التي تتم بفائدة مختلفة طبقاً لنوع وغرض القرض، وقد لاحظنا ذلك من خلال دراستنا لحجم المبالغ المخصصة والمقررة والمصروفة للصناديق التخصيصية.

ج - اختلاف مدد تسديد القروض من صندوق لآخر ومن قرض لآخر ضمن نفس الصندوق لكنها تتراوح من (1-12) سنة ، وتتعدد الأغراض حيث وصلت الى (54) غرض أو نشاط زراعي يتم إفراضه من خلال الصناديق التخصيصية كما أن هناك إجراءات مستمرة في موضوع تحديد مدد زمنية وفترات أمهال جديدة وغيرها.

د - تحديد غرامة على المقترض في حال مخالفته شروط الإفراض أو عدم تنفيذ الغرض من القرض المطلوب حيث حددت الفائدة (8%) كشرط جزائي وبمرور الوقت ارتفعت النسبة الى (21%) من قيمة القرض في حالة عدم استخدام القرض أو استخدامه في المجال غير مخصص له واسترداده كاملاً وهذا ما سوف نلاحظه عند دراسة كفاءة تحصيل القروض فإن هناك مدة من (2008-2011) لم تفعل فيها هذه الغرامة . (لجنة الإفراض، 2008)

هـ - تحديد نسبة فائدة تأخيرية تصل الى (5%) في حالة تأخير تسديد القروض في الوقت المحدد تحسب بالرغم من أهمية وضرورة توفير رؤوس الأموال للقطاع الزراعي إلا إن تبني ذلك من جهات خارج الجهة الرئيسية المسؤولة عن التمويل الزراعي (المصرف الزراعي) ترتب عليه جملة من الأمور منها، إن إطلاق المبادرة تطلب تشكيل حلقات إضافية تمثلت بتشكيل إدارات ولجان وهذا يعني إخضاع العمل للاجتهاد والتقدير من خلال وضع ضوابط وشروط وتوجيهات من قبل لجان إدارة المبادرة الزراعية ومجلس الإدارة ولجنة الإفراض وإلزام المصرف الزراعي التعاوني بتطبيقها وتطلب ذلك مصاريف تمثل كلف إضافية لإدارة المبادرة .

ح - إن استحداث بعض الصناديق كانت بإشارة وتوجيه من رئيس اللجنة العليا ومن ثم البدء بدراسة الموضوع والمفروض أن يجري العكس أي أن الحاجة هي التي تدفع الى إنشاء صندوق جديد وغيرها كصندوق أبناء العراق وشمول جهات ليست لديها علاقة بالقطاع الزراعي وتعليمات المبادرة تربط الحصول على القرض بالحيازة الزراعية وغيرها، وانعكس ذلك على حركة الإفراض في الصندوق من حيث أعداد المستفيدين الكلي الذي شهد ضعف في الإقبال على القروض.

ط - إن تحديد مدة (10) سنوات من قبل المبادرة الزراعية في بداية انطلاقها لتحقيق الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية قد لا يتحقق ولعدة أسباب منها إن تمويل المبادرة الزراعية هي من عائدات النفط ومن الموازنة العامة وقد شهدت أسعار النفط تراجعاً واضحاً عام 2015 مما أثر على حجم التخصيصات للمبادرة للأعوام (2015، 2014، 2016) .

ي - إن تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار لاسيما ما شهدته المحافظات (ديالى، صلاح الدين، الموصل، الأنبار) بعد 2014/6/10 واحتلالها من قبل تنظيم داعش الإرهابي أسهم بشكل كبير بتدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام والزراعي بشكل خاص بسبب التدمير والسرقة التي طالت بنى التحتية والمشاريع ومنها مشاريع القطاع الزراعي. ك - تراجع أسعار النفط عام 2014 وعجز الموازنة وضعف استرداد القروض في ظل الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية غير المستقرة يمثل تحدي كبير للمبادرة في تحقيق الأهداف التي جاءت من أجلها لأنها تعتمد في تمويلها على موازنة الدولة في مدد الازدهار والعجز وتعتمد ديمومتها على نسبة تسديد القروض من قبل المستفيدين .

وهناك جملة من الملاحظات نشير إليها تتعلق بالمصرف الزراعي التعاوني والذي يمثل قناة تسويق القروض الزراعية فالتوسع الذي شهده النشاط الزراعي والذي جاء من خلال المبادرة الزراعية في وقت لم يكن المصرف الزراعي مهياً له تطلب القيام بعدة إجراءات توسعية واستحداث عدد من التشكيلات في هذا المصرف في وقت لا يملك المصرف الزراعي التعاوني رأس مال كاف لذلك ، فقد كان رأسماله (600) مليار دينار، وإن التوسع يتطلب مصاريف وتكاليف إدارية إضافية جديدة من قبل المبادرة منها:- (المصرف الزراعي، 2010)

أ- استحداث وحدة حسابية ضمن تشكيلات المصرف الزراعي باسم (وحدة صناديق القروض التخصيصية الزراعية التتموية) ترتبط بالمدير العام تتولى هذه الوحدة إدارة تنظيم معاملات القروض وفق الضوابط والشروط المقررة والمعتمدة من قبل مجلس إدارة الصندوق وبموجبه إصدار التعليمات والنشاطات الزراعية المشمولة بهذا الدعم (المصرف الزراعي، 2008).

ب- فتح حساب أمانات لكل من صندوق (صغار المزارعين، الثروة الحيوانية، الثروة النباتية، المكنات والآلات الزراعية) وفتح عدد من الوحدات الساندة كالأحصاء والحاسبة والرسائل.

ت- افتتاح عدد من الفروع التابعة للمصرف الزراعي التعاوني، افتتاح أكثر من (40) مكتب تمثيل وتجهيزها بالمعدات اللازمة، وكذلك استحداث هيكل إدارية ضمن فروع المصرف والبالغ عددها (42) فرع فقد كانت عدد الفروع قبل المبادرة (45) فرع و(37) مكتب ووصلت بعد المبادرة إلى (82) فرع ومكتب أي إن العدد قد تضاعف (المصرف الزراعي، 2015).

ث- تم تعيين العديد من الموظفين على الملاك الدائم والعقود، واستنجا العديد من المعدات والسيارات والأبنية وتحديث وصيانة وتطوير البعض الآخر.

ج- تم فتح حسابات لمكاتب المصرف الزراعي في مصرف الرافدين والرشد باسم حساب نقد لدى المصارف على اعتبار إن المصرف الزراعي مصرف تخصصي ويحضر عليه ممارسة الصيرفة الشاملة.

ح- في بداية انطلاق المبادرة تم تحديد رسم خدمة مقداره (2%) على القروض لصالح المصرف الزراعي يتم استيفائها من المبالغ المخصصة للمبادرة بناءً على قرار (345) الصادر من مجلس الوزراء في 2008/9/29، وهذا المبلغ غير كاف لتغطية النفقات والتوسع الذي حصل في نشاط المصرف الزراعي أثناء مدة المبادرة، فقد شهد هو الآخر تذبذب لأنه يعتمد بالأساس على القروض الممنوحة ويستقطع بعد تسليم القسط الأول من القرض، ولكن بعد مرور أكثر من خمس سنوات على المبادرة وفي عام 2014 صدر قرار مجلس الوزراء رقم (149) زيادة رسم خدمة بعد أن قررت اللجنة العليا رفعها وحسب طبيعة القرض والسبب يعود إلى دعم جهود المصرف الزراعي وتغطية نفقات إفاد اللجان المختصة بقروض المبادرة الزراعية في وزارة الزراعة والمصرف الزراعي التعاوني وفق الآتي:

- (2%) لمرة واحدة للقروض الموسمية التي لا تزيد مدة استردادها عن سنة واحدة.
- (3%) لمرة واحدة للقروض التي تكون مدة استردادها بمقدار سنة واحدة ولغاية خمس سنوات.
- (4%) لمرة واحدة للقروض التي تكون مدة استردادها أكثر من خمس سنوات ومن الواضح إن المدة التي تم فيها الزيادة شهدت تراجع في عملية الإقراض ولم تحقق الغرض المطلوب انخفاض تخصيصات المبادرة.

3- السياسات الاقتصادية والزراعية بعد عام 2003.

أن الزراعة بصورة عامة ليست مجرد علاقات فنية بين عوامل الإنتاج الموظفة، بل تتجاوز إلى مستلزمات وسياسات تكميلية ليست للقطاع الزراعي فحسب وإنما متكاملة مع السياسات الموجهة للقطاعات الأخرى وضمن الأنشطة المختلفة للقطاع الزراعي (العاني، 1979: 13).

وتتأثر سياسة التمويل الزراعي وبالتالي الاستثمار الزراعي بالسياسات الزراعية الساندة والسياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية الأخرى المرتبطة بالزراعة سواء كانت تعمل في ظل الاقتصاد المخطط أو اقتصاد السوق ويعود السبب إلى أن نجاح الاستثمار الزراعي يتطلب تهيئة بيئة استثمارية، فإن أي خلل في واحدة أو أكثر من هذه السياسات سوف يضعف أو يقلل من فاعلية وكفاءة السياسة التمويلية ويتأكد ذلك في اقتصاد السوق في ظل الانفتاح الخارجي، وحرية التجارة، لذلك ينبغي على واضعي سياسة التمويل للقطاع الزراعي أن يأخذوا بنظر الاعتبار جميع العوامل التي تحفز المستثمر وأن يكون هناك تعاون وتنسيق بين هذه السياسات لتحقيق الهدف الرئيسي وهو زيادة الإنتاج، تقليل التكاليف وتحسين النوعية، تحسين المستوى المعيشي للعاملين في القطاع الزراعي.

وسوف نتطرق لأهم السياسات الاقتصادية وهي:

أ- السياستين المالية والنقدية:

أن فاعلية السياسة المالية تتمثل بقدرتها على إحداث تغيرات مرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف وتجنب الآثار غير المرغوبة من خلال استخدام أدواتها المتمثلة (الإنفاق، الضرائب، سياسة الدين العام) على مستويات الإنتاج والدخل والأسعار، ولاشك أن استخدام هذه الأدوات يعتمد على طبيعة الأهداف المراد تحقيقها فضلاً عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فنجد أن بعضها يكون فاعلاً في مدة وقد لا يكون فاعلاً وموثرًا في مدة أخرى وفي حالة العراق نجد أن أكثر هذه الأدوات تأثيراً في مدة الدراسة هي الإيرادات المتحققة بسبب اعتماد العراق على الإيرادات النفطية وهناك حاجة ماسة ومستمرة للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال تخصيص الأموال اللازمة له، ولأن وجود إيرادات عالية سوف ينعكس على تخصيص مبالغ أكبر للقطاع الزراعي وبالعكس عند انخفاض الإيرادات سوف تنخفض حجم التخصيصات وقد تجلى ذلك من خلال تدهور أسعار وكميات النفط فقد أثرت وبشكل واضح على مستوى الدعم للقطاع وكذلك حجم التخصيصات للمصرف الزراعي الذي يقدم القروض للمزارعين وقد تأثرت التخصيصات للمبادرة الزراعية في السنوات التي انخفضت فيها أسعار النفط وحصول عجز في الموازنة، بل يمكننا القول إن أهم الأسباب التي دعت الحكومة إلى إعلان المبادرة الزراعية في عام 2008 هو وجود الوفرة المالية نتيجة زيادة كميات وأسعار النفط، أما بالنسبة للضرائب فإن وضوح السياسة الضريبية ومرونتها يساهم في جذب الاستثمار في جميع

القطاعات ومنها القطاع الزراعي وبالرغم من إن السياسة الضريبية تحمل الكثير من الإعفاءات الضريبية والكمركية فلم يلحظ لها تأثير واضح بسبب ضعف حجمها ولأسباب عديدة منها أن العراق تعثر في تطبيق قانون التعريفية الجمركية على الرغم من تشريعه وما صاحب ذلك من تنفيذ التطبيق ومن ثم التوقف نتيجة لاعتراض بعض المحافظات . كما إن اعتماد مشاريع البنى التحتية للقطاع العام على موازنة الدولة ، وكذلك حجم الأموال المخصصة للإنفاق الاستثماري وحجم الأموال المخصصة للمصرف الزراعي التعاوني شهدت تفاوتاً واضحاً حتى عام 2008 حين تم إقرار المبادرة الزراعية والتي شهدت تخصيص مبالغ كبيرة ضمن صناديق الإقراض التي تسوق عن طريق المصرف الزراعي التعاوني حيث تميزت السنوات الأولى بزيادة حجم التخصيصات إلا أنها شهدت تراجعاً بعد أن تدهورت أسعار وكميات النفط عام 2014 ، أي أن حجم التخصيصات للقطاع الزراعي تأثرت بحالة التوسع والانكماش التي شهدتها الاقتصاد العراقي مع استمرار أهمية القطاع الزراعي ودوره الاقتصادي والاجتماعي الذي يتطلب توافر تخصيصات تتناسب وأهمية القطاع في كل الأوقات.

والجدول (1) يبين حجم الإيرادات الكلية وحجم التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي ، حيث شهدت المدة (2008-2003) ارتفاعاً في حجم الإيراد الكلي وانعكس ذلك على حجم التخصيصات للقطاع الزراعي وبعد انطلاق المبادرة وفي المدة (2015-2008) شهدت تذبذب واضح في حجم الإيرادات العامة والتي انعكست بدورها على تخصيصات القطاع الزراعي وقد بلغت التخصيصات عام 2013 (124) مليار دينار هو الأكبر حجماً، بينما كان عام 2015 هو الأقل في حجم التخصيصات حيث بلغت (22) مليار دينار، وإن أسباب الانخفاض الإيرادات وحجم التخصيصات للقطاع الزراعي في الأعوام (2014,2015) يعود لانخفاض أسعار النفط .

جدول (1)

يبين حجم الإيرادات العامة الفعلية للعراق وحجم التخصيصات للقطاع الزراعي للمدة (2015-2003)

السنة	الإيرادات العامة ¹ مليار / دينار	تخصيص القطاع الزراعي ² مليار / دينار	الأهمية النسبية ^{1/2} %
2003	15.985	71	0.4
2004	32.988	186	0.5
2005	40.435	198	0.4
2006	49.055	388	0.7
2007	54.964	301	0.5
2008	80.641	95	0.1
2009	55.243	110	0.1
2010	70.178	79	0.1
2011	108.807	96	0.08
2012	119.818	121	0.1
2013	113.840	124	0.1
2014	105.266	80	0.07
2015	94.048	22	0.02

المصدر : من أعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة الزراعة

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية فقد شهدت هي الأخرى بعض التحولات منها تحرير السياسة وفق آلية السوق وفي تحديد السعر وسعت إلى تحقيق بعض الأهداف المهمة منها المحافظة على سعر الصرف للدينار العراقي في ظل التحديات منها إصدار قانون استقلالية البنك المركزي واستخدام أدوات جديدة كمزاد بيع العملات اليومية، ولم يكن لسعر الفائدة أثر واضح وفعال في سياسة التمويل الزراعي للمبادرة فهي تمنح القروض بدون فائدة، بينما كان تأثيرها واضح على القروض الذاتية للمصرف الزراعي التعاوني القروض لأنها تمنح بفائدة تصل (8-12%) وحسب المدة والغرض ، وبعد تحوله إلى الصيرفة الشاملة والعمل بقانون الشركات وقلة حجم المبالغ المخصصة للتمويل الزراعي فضلاً عن عزوف الكثير من المزارعين عن العمل الزراعي بسبب ارتفاع كلفة المنتج المحلي مقارنة بالمنتج الأجنبي فقد تأثرت بذلك الموارد الذاتية للمصرف . بينما تؤثر أسعار الصرف على السياسة الإقراضية ، إذ إن سعر الصرف له تأثير سلبي على إنتاجية رأس المال ويؤدي تقييم سعر صرف العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية إلى خلل في ميزان المدفوعات ، إذ تعمل على تشجيع الاستيراد ، واستنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية ، وتحد من القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية . وهذا التأثير السلبي يظهر بصورة واضحة عند تصدير المنتجات الزراعية التي تفيض عن الاستهلاك المحلي وبالرغم من أن ذلك لم يحصل بسبب العجز في الإنتاج الزراعي إلا أنه يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار.

كما أن تدني الإنتاج المحلي يؤدي إلى الحد من الاستثمار في كثير من القطاعات الزراعية عالية الكلفة كصناعة الدواجن أو الألبان أو اللحوم وبالتالي سوف يقل الطلب على القروض الزراعية وفي الوقت نفسه عدم قدرة المزارعين المقترضين على تسديد الديون السابقة مما يؤثر سلباً على المؤسسات الإقراضية ويهدد وضعها المالي ، كما إن انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية بسبب ارتفاع التكلفة الاستثمارية للمشروعات الجاري إنشائها والتي تعتمد بصفة أساسية على مستلزمات الإنتاج المستوردة مما

يترتب عليه تشتت نشاط بعض تلك المشروعات وخفض إنتاجها بينما توقف تماماً نشاط البعض الآخر ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية لتلك المشروعات بالدرجة التي تدفع المستهلك إلى تقليص الطلب عليها مما يؤدي إلى حدوث ركود تضخمي تنعكس آثاره بشكل سلبي على مناخ الاستثمار بصفة عامة وبالتالي حجم الطلب على القروض الزراعية (فوزي: 2007، 45).

إذ تؤدي السياسة النقدية في بعض الأحيان إلى زيادة معدل التضخم وهذا ما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للمقترض وكيفية إنفاقه للقروض ، وقد ساهم الحفاظ على قيمة العملة الوطنية فضلاً عن توفير القروض بدون فائدة بعدم تأثر سياسة الإقراض من هذا الجانب .

1- السياسة السعرية الزراعية:

تمثل السياسة السعرية أحد أهم السياسات الزراعية التي تحفز الاستثمار ويمثل السعر محدداً أساسياً للإنتاج لأنه يساهم في تحديد التكاليف من خلال معرفة مستلزمات الإنتاج وأسعارها وتعتمد السياسات الزراعية على السياسات التنموية التي تنتهجها الدولة وقد تتبدل الأهداف من مرحلة لأخرى طبقاً للظروف الموضوعية، وإن أكثر السياسات تأثيراً على الإنتاج الزراعي هي السياسة السعرية التي هي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للبلد، فالدعم الكبير الموجة لمدخلات الإنتاج كان عائقاً كبيراً أمام التقدم المنشود بل خلف تشوهاً اقتصادياً كبيراً حيث كانت نسبة كبيرة من الأسمدة والمبيدات والبذور الموزعة على الفلاحين تجد طريقها إلى التهريب خارج البلاد.

وإن السياسة الصحيحة تقوم بدور أساسي في تحديد الاحتياجات السليمة لاتجاهات الإنتاج الزراعي، إلا أنه من الضروري التأكيد، بأن دور السعر الصحيح يتوقف أيضاً على التقدير الدقيق لتكلفة الإنتاج، إذ أن التقلب السريع لأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعية والصناعية مع ثبات أسعار الدولة المعلنة لفترة طويلة يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف الأساسي للسياسة السعرية، وهو توجيه المنتجين لتنفيذ الخطة الإنتاجية لذلك فإنه لا بد للسياسة السعرية من أن تأخذ بالحسبان ارتفاع تكاليف ومستلزمات الإنتاج الزراعي، لأن الأسعار هي التي ستقرر في النهاية حجم الإنتاج الزراعي.

وقد مرت السياسة السعرية والتسويقية بمراحل مختلفة فكان التسويق إلزامي وبأسعار التي تفرضها الدولة في السبعينات والثمانينات ، وفي نهاية الثمانينات تخلت الدولة عن هذا النهج، أما في مدة الحصار فقد تم تسعير المحاصيل الإستراتيجية وهي القمح ، الشعير، الشلب ، الذرة الصفراء ، القطن ، زهرة الشمس ، وكانت الدولة مستعدة لاستلام الحاصل بالسعر المحدد ويمكن للفلاح التصرف في تسويق حاصل للدولة أو للتجار.

بعد عام 2003 تركت آلية السوق تأخذ دورها تدريجياً في تكوين أسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج ومن ثم تحديد حجم الإنتاج الزراعي وفي عام 2008 تم وضع تسعيرة مجزية لمحصولي الحنطة، الشعير والشلب مع ترك الحرية للفلاح في التسويق لمحاصيله، بشكل عام وباختصار ، إن السياسة السعرية الزراعية في العراق تمثلت في تحقيق عدة أهداف ، ويمكن تلخيص هذه الأهداف بالآتي :

أ- سياسة دعم المنتجين الزراعيين .

ب- سياسة دعم المستهلكين .

ت- السياسة الزراعية لدعم المنتجين الزراعيين والمستهلكين معاً.

ث- سياسة سعرية زراعية بغية تحقيق أهداف إستراتيجية محددة .

ويعود السبب في ذلك إلى أن بعض المحاصيل تحتل أهمية خاصة كأن تكون هذه المحاصيل مصدراً أساسياً للحصول على النقد الأجنبي أو إنها تدخل كإنتاج وسيط لإنتاج سلع صناعية يحرص البلد على تحقيق نسبة من الاكتفاء الذاتي منها لضرورات سياسية أو أن يمثل المحصول نسبة عالية من احتياجات المستهلكين وليس بالإمكان الحصول عليه من الأسواق الخارجية دون مساومات سياسية كما حصل مع العراق بعد فرض العقوبات الاقتصادية عام 1990 .

وقد اعتمد العراق هذه السياسة بالنسبة إلى عدد من المحاصيل ، ولذا فإنه اتبع سياسات تشجيعية بغية تشجيع المنتجين لضمان إنتاج أكبر قدر ممكن من هذا المحصول.

ويشير (الزوبعي: 2013، 13) إلى أن محاصيل الحبوب الرئيسية في العراق تنصدر أولويات السياسة المتبعة من قبل الدولة تجاه القطاع الزراعي وعلى مختلف الفترات لأن هذه المحاصيل تغطي ما نسبته (80-85%) من مجمل الأراضي المزروعة ولتحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول إلى حالة الأمن الغذائي تقوم الدولة بدعم عملية إنتاجها لمساعدة المزارعين للاستمرار في إنتاجها على الرغم من انخفاض إنتاجية الدونم. فالإعانة بالنسبة لمكافحة الآفات الزراعية تمثلت بتحمل الدولة لنسبة كبيرة من تكاليف هذه المبيدات وقد وصلت في بعض أنواع المبيدات إلى نسبة (100%)، وكذلك الدعم لأسعار الأسمدة بمختلف أنواعها سواء التي يتم إنتاجها داخل العراق قبل عام 2003 أو المستوردة ، وكذلك الدعم على كلف المكننة الزراعية والتي انخفضت بعد عام 2003 لتصل إلى نسبة لا تتجاوز (10%) من قيمة بعض المعدات الزراعية (منهل، 2008:10).

ويلاحظ إن أسعار شراء المحاصيل الإستراتيجية من قبل الحكومة العراقية شهدت بصورة عامة زيادة عام بعد عام وهذا يعني استمرار الدعم فمثلاً ارتفعت سعر شراء الحنطة من (270) ألف دينار عام 2004 إلى (650 ألف/دينار) عام 2008 واستمرت الزيادة بعد انطلاق المبادرة فوصل السعر إلى (792 ألف/دينار) للطن، وقد ساهمت هذه السياسة والدعم بأسعار مغرية إلى استغلالها من قبل بعض الجماعات لاسيما بعد انطلاق المبادرة الزراعية حيث قاموا بشراء بعض المحاصيل لاسيما محصول القمح .

جدول (2)

يبين أسعار الشراء لمحصول القمح درجة أولى للمدة (2003_2015) (1000دينار/ طن)

السنة	سعر القمح	السنة	سعر القمح
2004	270	2010	650
2005	400	2011	720
2006	450	2012	755
2007	540	2013	720
2008	850	2014	792
2009	720	2015	792

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة الزراعة/ لجنة تسعيرة المحاصيل الإستراتيجية

2- السياسة التسويقية :

يمثل التسويق حلقة مهمة من حلقات السياسة الزراعية حيث سعت الحكومة إلى السماح بتفعيل آلية السوق لجميع المحاصيل والمنتجات الزراعية إلا أن ذلك يحتاج إلى التدخل لاسيما للمحاصيل الإستراتيجية كالحنطة والشعير حيث خير المنتج بين التسويق إلى القطاع الخاص والتجار أو البيع إلى القطاع العام واستلامه من خلال مراكز الاستلام وبأسعار مدعومة فقد حددت أسعار الحنطة والشعير سلفاً وقبل استلام الحاصل إلا أن هناك مشاكل كانت ولا تزال مستمرة منها تأخر استلام الحاصل من قبل مراكز الاستلام فيضطر المزارع إلى الانتظار لمدة أطول وكذلك عدم توفر المخازن وانخفاض طاقاتها الاستيعابية .

بعد عام 2003 اتجه العمل بالية السوق في تكوين الأسعار لمستلزمات الإنتاج ومن ثم تحديد حجم الإنتاج الزراعي واتجاهه وفي عام 2008 وضعت الحكومة تسعيرة مجزية لمحصولي الحنطة والشعير واستمرت هذه الطريقة بعد إعلان المبادرة الزراعية فيخير المزارع من تسويق الحنطة والشعير إلى الحكومة أو بيعها في السوق أما محاصيل الفواكه والخضر والإنتاج الحيواني فتترك لآلية السوق.

وتزداد أهمية التسويق حينما يكون هنالك فائض في الإنتاج ولكن الذي يحصل في العراق وعلى الرغم من محدودية الإنتاج إلا أن هناك معاناة في عملية التسويق تتمثل بتأخير استلام الحاصل ، أما لإجراءات روتينية أو لضيق الطاقة الاستيعابية وكذلك مشكلة أخرى تواجه المستثمر الزراعي هي عدم تسديد مبالغ المحصول في الموعد المحدد فيضطر أن يبيع الناتج إلى التجار الذين يقومون بتسويقه إلى الدولة لأن هناك التزامات بين المزارعين وبين الجهات التي أقرضتها مستلزمات الإنتاج، ونجد إن حصر الأمر بيد وزارة التجارة باستلام الحاصل وإعطاء المبالغ فيها تعثر سنوي وإن هذه المشكلة تتكرر باستمرار وإن المزارع لا يستلم أمواله إلا بعد مرور مدة قد تتجاوز السنة أحياناً، وفيما يتعلق بمحصول التمر مثلاً فإن وزارة الزراعة كانت تستلم الحاصل عن طريق التجهيزات الزراعية وبأسعار مجزية بعد ذلك صدر قرار بعدم الاستلام وترك المنتجين يبحثون عن التجار والأسواق لبيع حاصلهم وبأسعار لا تلبى الطموح ، كما إن العملية التسويقية تجري في العراق بطريقة بدائية حيث لا يملك معظم الفلاحين مخازن نظامية لتجميع منتجاتهم ومحاصيلهم الزراعية، فضلاً عن ذلك أن الفلاح العراقي لا يدرك لحد الآن أهمية الفرز والتدريج والتصنيف للمحاصيل والمنتجات المتجمعة كما وأنه لا يدرك أيضاً خطورة تركها في الهواء الطلق... الخ مما يؤدي إلى تلف نسبة كبيرة من المحاصيل قبل وصولها إلى الأسواق . وقد شهدت السياسة التسويقية إرباك واضح حيث تعثر استلام الفلاحين لمستحققاتهم من تسويق محاصيلهم وعلى ضوء ذلك قرر مجلس الوزراء بتاريخ 16-1-2016 الموافقة على إيقاف سريان الفوائد المترتبة على قروض المصرف الزراعي للمزارعين المسوقين لمحاصيل القمح والشلب والشعير وبذور القمح والذرة الصفراء الذين لم يستلموا مستحققاتهم عن المحاصيل المسوقة ابتداءً من تاريخ تسويق المحصول ولحين استلام مستحققاتهم من الدولة ،على أن تؤكد وزارة التجارة شمول المزارع بالخطوة الزراعية وعدم استلامه لاستحقاقاته بالنسبة للقمح والشلب وتأكيد وزارة الزراعة بالنسبة للشعير وبذور القمح والذرة الصفراء وبحسب النسب المئوية لاستلام استحقاقاته بالنسبة للوزارتين أنفاً، وهذا بدوره يؤثر على السياسة التمويلية أيضاً لأن هناك فوائد لم يستلمها المصرف الزراعي بسبب عدم استلام المزارعين مستحققاتهم من وزارة التجارة ووزارة الزراعة ويؤثر على كفاءة استرداد القروض الذي يمثل أحد مقومات إدامة سياسة التمويل .

3- السياسات المائية :

تشكل الموارد المائية أهمية قصوى في القطاع الزراعي لما لها من دور في نجاح واستمرار العمل الزراعي لذلك يجب الاهتمام بهذا الجانب وإعطائه أولوية متقدمة ضمن سياسات التنمية في العراق عموماً والسياسات الزراعية ومن خلال مجموعة واسعة من البرامج والإجراءات التي يمكن تلخيصها بالآتي :

(البصري، 2013)

- 1- كون المياه مورداً اقتصادياً مهماً ووضع تسعيرة مناسبة له للحفاظ على هذه الثروة .
- 2- ضرورة الوصول الى اتفاق مع دول المنبع لنهري دجلة والفرات وروافدهما (تركيا ،سوريا وايران) لقسمة المياه، وذلك لضمان توفرها بصورة مستمرة .
- 3- ضرورة تفعيل الموازنة المائية التي تعتمد عليها وزارة الموارد المائية، والتي هي الآن في نهاية المرحلة الأولى على أن يتم الإسراع بانجاز المرحلة الثانية منها لمختلف القطاعات المستفيدة والمستهلكة، من جانب آخر العمل على تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية .
- 4- وضع السياسات الزراعية المستقبلية باستخدام بدائل ترشيد الاستهلاك والتشجيع على زراعة المحاصيل البديلة الأقل استهلاكاً للمياه والمقاومة للملوحة والجفاف، كما يجب العمل على استنباط أصناف مقاومة للملوحة وثم ذلك من خلال استنباط صنفى الحنطة دجلة والفرات.
- 5- التركيز على إنتاجيه الدوم واتخاذ الخطوات لتأهيل قدرات مستغلي الأرض وزيادة أسعار الشراء للمحاصيل، ونشر تقانات الري الحديثة من خلال المشروع الوطني لتقانات الري الحديثة.

ثانيا- الجهات التنفيذية للمبادرة الزراعية: التخصيصات ، والمشاريع.

تم تخصيص مبالغ سنوية في الموازنة العامة للمبادرة الزراعية وتقوم اللجنة العليا للمبادرة الزراعية بتقسيمها بين الجهات التنفيذية للمبادرة الزراعية والمتمثلة بـ(وزارة الزراعة ، وزارة الموارد المائية ، والمصرف الزراعي التعاوني، المكتب التنفيذي للمبادرة)، يتم من خلالها تنفيذ المشاريع أو الأعمال التي تسهم في دعم القطاع الزراعي وبمختلف المجالات، وقد تفاوتت المبالغ المخصصة للمبادرة من سنة لأخرى كما ان هناك تفاوت في حصة كل جهة خلال سنوات المبادرة والجدول ويظهر الجدول حجم التخصيصات للجهات التنفيذية للمبادرة، حيث شهدت السنوات الأولى لانطلاق المبادرة تخصيص مبالغ كبيرة بالرغم من تفاوتها من جهة لأخرى الا ان انخفاض حجم الإيرادات في الموازنة العامة بسبب انخفاض أسعار النفط أثرت بشكل كبير على التخصيصات لعامي (2015,2014) ، كما ان عدم وجود خطة انتماية للقروض الزراعية في السنوات الأولى أسهمت بحدوث تفاوت في المبالغ المصروفة من سنة لأخرى .

جدول (3)

إجمالي المبالغ المخصصة للجهات التنفيذية للمبادرة الزراعية للمدة (2008-2015) مليار/دينار

السنة	وزارة الزراعة نفقات استثمارية	نفقات المبادرة الزراعية			
		وزارة الزراعة	المصرف الزراعي التعاوني صناديق الإقراض	وزارة الموارد المائية	المكتب التنفيذي للمبادرة
2008	95.490	76.486	80.809	66.076	193
2009	110.500	71.000	142.256	109.078	116
2010	79.441	0	215.586	173.352	322
2011	96.512	7.400	506.800	172.985	452
2012	121.894	198.124	469.245	224.287	2.466
2013	124.487	130.710	256.823	218.005	532
2014	80.001	14.877	169.987	77.396	1.210
2015	22.286	2.782	145.323	17.927	1.000
المجموع	730.611	501.379	1986.829	1059.106	6.291

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة الزراعة،المصرف الزراعي،وزارة الموارد المائية ، المبادرة الزراعية،2015.

ويلاحظ من الجدول بان هناك تفاوتاً في حجم المبالغ المخصصة لكل جهة أثناء مدة الدراسة كما ان هناك تفاوت في حجم المبالغ الكلية المصروفة من سنة لأخرى ، ويعود السبب في ذلك الى ان المبالغ المخصصة تعتمد على الموازنة العامة والتي تتأثر حجم إيراداتها بكميات واسعار النفط المصدرة والتي تعرضت الى الانخفاض ،حيث شهد عام 2012 أعلى حجم لإجمالي النفقات المصروفة للمبادرة الزراعية حيث بلغ (1016.016) مليار دينار ، فيما كان عام 2015 الأقل إذ بلغت (189.318) مليار دينار، وان هذا الانخفاض والتفاوت سوف ينعكس بشكل مباشر على المؤشرات الاقتصادية وبالتالي على الاستثمار .

المبحث الثاني

تحليل وقياس بعض المؤشرات الاقتصادية

لغرض معرفة مدى تأثير المبالغ التي تم صرفها من قبل المبادرة الزراعية على القطاع الزراعي في المؤشرات الاقتصادية التي تم اختيارها وهي (الإنتاج والإنتاجية ومساحة محصول القمح الاستراتيجي)، فإننا سنقوم بتحليل العلاقة بين (إجمالي المبالغ المصروفة على للقطاع الزراعي من قبل جميع الجهات التنفيذية وبين المؤشرات الاقتصادية) ، وقد تم اختيار السلسلة الزمنية للمدة (2015-1995) ، وهي تمثل مدتين:

المدة الأولى :

(1995_2007) قبل انطلاق المبادرة الزراعية وقد تم اختيار هذا العام لأنه في عام 1994 توقف المصرف الزراعي التعاوني وقرار من الحكومة العراقية عن منح القروض ولم يعد المصدر الوحيد لتمويل القطاع الزراعي وانتقل الى الصيرفة الشاملة وأصبح التمويل احد الأنشطة وليس النشاط الرئيس للمصرف الزراعي التعاوني. (المصرف الزراعي التعاوني، 2015)

وتشمل المبالغ المصروفة في هذه المدة (النفقات الاستثمارية للقطاع الزراعي من الموازنة العامة) .

المدة الثانية :

وهي مدة للدراسة (2015-2008) وهي مدة انطلاق المبادرة الزراعية وتتضمن (إجمالي النفقات الاستثمارية المصروفة من الموازنة العامة + نفقات المبادرة الزراعية لجميع الجهات التنفيذية للمبادرة).

- تم إضافة متغير وهمي من قبل الباحث كمتغير مستقل يمثل تأثير المبادرة الزراعية وأعطيت المدة الأولى قيمة (0) أي لا توجد تخصيصات للمبادرة زراعية بينما أعطيت المدة الثانية قيم (1) أي توجد مبادرة زراعية .

وتتمثل النفقات المصروفة على القطاع الزراعي من المبادرة الزراعية والمتغير الوهمي (متغيرات مستقلة) أو توضيحية، بينما تمثل المؤشرات الاقتصادية (الإنتاج، الإنتاجية، المساحة للقمح) متغير (تابع)، وسوف نستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد للتحليل بنظام (spss) لقياس وتحليل العلاقة من خلال البيانات بالصيغتين العادية واللوغارتمية .

1- أنموذج الانحدار الخطي المتعدد:

تحليل أنموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد والذي يعبر عن العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية (متغير تابع) وبين النفقات المصروفة (X) والمتغير الوهمي الذي يمثل تأثير المبادرة الزراعية (D) كمتغيرات مستقلة، ولكي نتعرف على إجمالي النفقات المصروفة على المبادرة الزراعية قمنا بجمع النفقات التي تم صرفها على القطاع الزراعي في مدة المبادرة الزراعية للمدة (2015-2008) .

ونود أن نشير الى إن اعتماد الدوال المقدرية على متغيرات تابعة مختلفة (المؤشرات الاقتصادية) مع وجود متغيرين مستقلين ثابتين وهما (النفقات، المتغير الوهمي) ، فإننا نتوقع تأثير ذلك على التحليل القياسي وظهور بعض المشاكل القياسية ومنها مشكلة الارتباط الذاتي، ولعدة أسباب منها قلة عدد السنوات فضلا عن استخدام المتغير الوهمي الذي يبين اثر سنوات المبادرة الزراعية، الا إن ذلك لا يمنع من القيام بالتحليل القياسي لان الهدف من الدراسة هو بيان تأثير المتغيرات المستقلة على المؤشرات الاقتصادية.

أ- مؤشر الإنتاج (محصول القمح):

يمثل حجم الإنتاج للمحاصيل الاستراتيجية احد المؤشرات المهمة لمعرفة فاعلية المبادرة في زيادة الإنتاج ، وسوف نختصر التحليل على محصول القمح الاستراتيجي، لان احد أهداف المبادرة المهمة هي الوصول الى الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية .

جدول (4)

النفقات المصروفة على القطاع الزراعي وحجم الإنتاج لمحصول القمح بالأسعار الثابتة لسنة (1980) للمدة (1995-2015) ألف/ طن بالصيغتين العادية واللوغارتمية

السنة	النفقات الاستثمارية مليون ليدنار	النفقات الاستثمارية لوغارتمية	المتغير الصوري *	إنتاج القمح ألف/طن	إنتاج القمح لوغارتمية
1995	18580	9.829841	0	1091	6.99485
1996	12103.4	9.401242	0	1150	7.047517
1997	18098.1	9.803562	0	947	6.853299
1998	17661.9	9.779165	0	1475	7.296413
1999	26588	10.18822	0	1102	7.004882
2000	27422	10.2191	0	1040	6.946976
2001	57202.2	10.95435	0	2219	7.704812
2002	128502.2	11.7637	0	2589	7.859027
2003	71.042	4.263271	0	2329	7.753194
2004	186100	12.13404	0	1823	7.508239
2005	198229	12.19718	0	2228	7.70886
2006	388367	12.86971	0	2286	7.734559
2007	301822	12.61759	0	2203	7.697575
2008	319.054	5.76536	1	1255	7.134891
2009	432.950	6.070622	1	1700	7.438384
2010	468.701	6.149965	1	2748	7.918629
2011	784.149	6.664599	1	2808	7.940228
2012	1016.016	8.505404	1	3062	8.026824
2013	730.557	6.593807	1	4178.4	8.337684
2014	343.471	8.665027	1	5055.1	8.528153
2015	189.318	5.859831	1	2645.1	7.880464

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، المبادرة الزراعية 2015

أولاً- معادلة الانحدار المتعدد بالصيغة الاعتيادية: $Y1=b0 + b1x1 + b2D$

يمثل (y1) حجم الإنتاج الكلي لمحصول القمح (المتغير التابع) وتمثل المبالغ المصروفة على القطاع الزراعي (X1) والمتغير الوهمي (D) الذي يمثل تأثير المبادرة الزراعية متغيرات مستقلة: معادلة الانحدار المقدر لإنتاج القمح $Y1=1568.6+ 1.439x1+592.036D$

تبين معادلة الانحدار المقدار الثابت (1568.6) ألف/ طن والذي يمثل الإنتاج الإجمالي للحنطة التي لا ترتبط بالنفقات المصروفة على القطاع الزراعي، وبيئت المعادلة بان هناك علاقة ايجابية بين النفقات وإنتاج الحنطة من خلال إشارة معامل الانحدار (1.439)، كما أظهر التحليل العلاقة الايجابية بين الإنتاج الكلي للقمح وسنوات المبادرة، ومن ناحية الارتباط بين النفقات المصروفة والإنتاج فإن الجدول أظهر قيمة معامل الارتباط بلغت (62%)، كما أظهر التحليل ان قيمة معامل التحديد (39%) وهي تمثل نسبة ما تفسره النفقات المصروفة من الإنتاج الكلي للقمح، وان بقية النسبة تعود لعوامل أخرى لم تدخل بالانموذج، وكانت معادلة الانحدار معنوية بينما أظهر التحليل عدم معنوية معامل الانحدار للنفقات المصروفة ومعنوية معامل الانحدار للمتغير الوهمي الذي يمثل تأثير المبادرة الزراعية.

ثانياً- معادلة الانحدار بالصيغة اللوغارتمية: $LY2=6.717+0.065x+0.745D$

أما نتائج التحليل بالصيغة اللوغارتمية فقد أظهرت العلاقة الايجابية أيضا بين النفقات وإنتاج القمح، وكذلك بين المتغير الوهمي وإنتاج القمح، وان هناك علاقة متوسطة بين النفقات وإنتاج القمح حيث بلغ معامل الارتباط (59%)، وان النفقات تفسر (35%) من إنتاج القمح، كما أظهرت معنوية معادلة الانحدار ومعنوية معامل انحدار المتغير الوهمي الذي يمثل تأثير المبادرة، بينما كان معامل الانحدار للنفقات غير معنوي.

ب- مؤشر إجمالي مساحة القمح المزروعة :

من الأهداف التي وضعتها المبادرة الزراعية هي زيادة مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الإستراتيجية ومنها المحصول الرئيسي (القمح)، فهو من المؤشرات المهمة والتي تعكس حجم النمو والتطور في مساحة محصول القمح الاستراتيجي نتيجة لزيادة حجم النفقات المصروفة على القطاع الزراعي .

معادلة الانحدار المتعدد $Y2=b0 + b1x1 + b2D$

حيث يمثل (y2) إجمالي المساحة المزروعة لمحصول القمح (متغير تابع) وتمثل المبالغ المصروفة على القطاع الزراعي (X1) والمتغير الوهمي (D) الذي يمثل تأثير المبادرة الزراعية (متغيرات مستقلة)، وقد تم التوصل للنتائج الآتية :-

أولاً- معادلة الانحدار المتعدد المقدرة $Y3=5721.487+ 1.375x1-86.237D$

يمثل المقدار الثابت في معادلة الانحدار (5721.487) ألف/ دونم مساحة القمح المزروعة التي لا ترتبط ولا تتأثر بالنفقات المصروفة على القطاع الزراعي، كما تشير المعادلة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين النفقات المصروفة والمساحة المزروعة، بينما أظهرت التأثير السلبي للمبادرة الزراعية وقد أظهرت نتائج التحليل عدم معنوية معادلة الانحدار، ويظهر جدول التحليل أن هناك ارتباطاً ولكنه ضعيف بين النفقات والمساحة المزروعة (1.375) وتعني، كما إن النفقات المصروفة تفسر فقط (9%) من مساحة القمح المزروعة وبقية النسبة تعود إلى عوامل أخرى غير داخلية بالأمودج، كما أظهر التحليل عدم معنوية معادلة الانحدار وعدم معنوية معاملي الانحدار للنفقات المصروفة والمتغير الوهمي الذي يمثل المبادرة الزراعية.

ثانياً- معادلة الانحدار بالصيغة اللوغارتمية : $LY4=7.164+0.080X+1.047D$

أما معادلة الانحدار بالصيغة اللوغارتمية فتظهر العلاقة الإيجابية بين النفقات ومساحة القمح، وكذلك بين المتغير الوهمي الذي يمثل تأثير المبادرة ومساحة القمح، وقد أظهرت أيضاً ضعف العلاقة بين النفقات ومساحة القمح حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (21%)، كما إن النفقات المصروفة تفسر (4%) فقط من مساحة القمح ونسبة كبيرة تمثل (96%) لعوامل أخرى غير داخلية بالأمودج، كما أظهر التحليل عدم معنوية معادلة الانحدار، وعدم معنوية معاملي الانحدار للنفقات وللمتغير الوهمي وقد أظهرت نتائج التحليل عدم معنوية معادلة الانحدار، ويظهر جدول التحليل أن هناك ارتباطاً ولكنه ضعيف بين النفقات والمساحة المزروعة (0.39) وتعني، كما إن النفقات المصروفة تفسر فقط (15%) من مساحة القمح المزروعة، وبقية النسبة تعود إلى عوامل أخرى لم تدخل بالأمودج، كما أظهر التحليل عدم معنوية معادلة الانحدار وعدم معنوية معاملي الانحدار للنفقات المصروفة والمتغير الوهمي الذي يمثل المبادرة الزراعية.

جدول (5)

يبين إجمالي النفقات المصروفة على القطاع الزراعي وإجمالي المساحة لمحصول القمح المزروعة بالأسعار الثابتة لسنة (1980) للمدة (1995-2015) بالصيغتين العادية واللوغارتمية.

السنة	النفقات الاستثمارية مليون / دينار	النفقات الاستثمارية لوغارتمية	المتغير الصوري *	إجمالي مساحة القمح ألف/دونم	إجمالي مساحة القمح المزروعة لوغارتمية
1995	18580	9.829841	0	5701	8.648397
1996	12103.4	9.401242	0	5569	8.624971
1997	18098.1	9.803562	0	5498	8.61214
1998	17661.9	9.779165	0	5781	8.662332
1999	26588	10.18822	0	5950	8.691146
2000	27422	10.2191	0	4308	8.368229
2001	57202.2	10.95435	0	5217	8.559678
2002	128502.2	11.7637	0	6594	8.793915
2003	71.042	4.263271	0	6854	8.832588
2004	186100	12.13404	0	6159	8.72567
2005	198229	12.19718	0	6410	8.765615
2006	388367	12.86971	0	6054	8.708474
2007	301822	12.61759	0	6280	8.745125
2008	319.054	5.76536	1	5741	8.655389
2009	432.950	6.070622	1	5050	8.527144
2010	468.701	6.149965	1	5050	8.527144
2011	784.149	6.664599	1	6543	8.786151
2012	1.016.016	8.505404	1	6914	8.841304
2013	730.557	6.593807	1	7250	8.888757
2014	343.471	8.665027	1	8528	9.05111
2015	189.318	5.859831	1		

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، والمبادرة الزراعية 2015

ج- مؤشر الإنتاجية للمحاصيل الإستراتيجية (إنتاجية محصول القمح كغم / دونم) :

حيث يبين هذا المؤشر مقدار التغير الحاصل في معدل الإنتاجية لمحصول القمح كغم/ دونم نتيجة للتغيرات الحاصلة في النفقات المصروفة على القطاع واستخدام الطرق الحديثة في الري والزراعة ونوعية البذور وغيرها من العوامل .

جدول (5)

إجمالي النفقات المصروفة على القطاع الزراعي ومعدل الإنتاجية لمحصول القمح كغم/ دون بالأسعار الثابتة لسنة (1980) للمدة (1995-2015) بالصيغتين العادية واللوغارتمية

السنة	النفقات الاستثمارية مليون/ دينار	النفقات الاستثمارية لوغارتمية	المتغير الصوري *	معدل إنتاجية القمح كغم/ دونم	معدل الإنتاجية القمح لوغارتمية
1995	18580	9.829841	0	191	5.25227343
1996	12103.4	9.401242	0	206	5.32787617
1997	18098.1	9.803562	0	172	5.14749448
1998	17661.9	9.779165	0	255	5.54126355
1999	26588	10.18822	0	185	5.22035583
2000	27422	10.2191	0	242	5.48893773
2001	57202.2	10.95435	0	425	6.05208917
2002	128502.2	11.7637	0	393	5.97380961
2003	71.042	4.263271	0	340	5.82894562
2004	186100	12.13404	0	298	5.69709349
2005	198229	12.19718	0	348	5.85220248
2006	388367	12.86971	0	378	5.9348942
2007	301822	12.61759	0	351	5.86078622
2008	319.054	5.76536	1	219	5.38907173
2009	432.950	6.070622	1	337	5.82008293
2010	468.701	6.149965	1	495	6.20455776
2011	784.149	6.664599	1	429	6.06145692
2012	1.016.016	8.505404	1	442	6.09130988
2013	730.557	6.593807	1	566	6.33859408
2014	343.471	8.665027	1	592	6.38350663
2015	189.318	5.859831	1	637	6.45676966

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، والمبادرة الزراعية 2015

$$Y_t = b_0 + b_1x_1 + b_2D \quad \text{معادلة الانحدار}$$

إذ يمثل (y1) إجمالي المساحة المزروعة لمحصول الحنطة (متغير تابع) وتمثل المبالغ المصروفة على القطاع الزراعي (x1)، والمتغير الوهمي (D) المتغير متغيرات مستقلة، وتم التوصل الى النتائج الآتية :-

أولاً- معادلة الانحدار المتعدد بالصيغة العادية : $Y_5 = 282.06 + 0.081x_1 + 139.35D$

يمثل المقدار الثابت في معادلة الانحدار المقدرة (282.06) إنتاجية القمح التي لا ترتبط بالنفقات المصروفة على القطاع الزراعي، كما تبين المعادلة بان هناك علاقة ايجابية بين النفقات المصروفة والإنتاجية من خلال إشارة معامل الانحدار (0.081) ويمكن ان تكون الزيادة نتيجة لعوامل أخرى كالتقنيات الحديثة أو غيرها، كما أظهرت معادلة الانحدار من وجود علاقة ايجابية، وهناك تأثير للمبادرة الزراعية وهناك ارتباط متوسط يصل الى (68%) بين المصروفات والإنتاجية، واطهر جدول التحليل أيضا بان (47%) من إنتاجية القمح تفسر من قبل النفقات المصروفة وبقيّة النسبة تعود لعوامل أخرى لم تدخل بالأنموذج، كما اظهر التحليل معنوية معادلة الانحدار، وعدم معنوية معامل الانحدار للنفقات المصروفة، ومعنوية معامل الانحدار للمتغير الوهمي والذي يمثل تأثير المبادرة الزراعية.

ثانيا- معادلة الانحدار بالصيغة اللوغارتمية : $LY_6 = 5.134 + 0.04X + 0.63D$

أما معادلة الانحدار بالصيغة اللوغارتمية فتظهر أيضا العلاقة الايجابية بين النفقات وإنتاجية القمح، وكذلك بين المتغير الوهمي وإنتاجية القمح، وأظهرت معنوية معادلة الانحدار ومعنوية معامل انحدار المتغير الوهمي الذي يمثل المبادرة، وعدم معنوية معامل انحدار النفقات، وان النفقات تفسر فقط (39%) من التغيرات التي تحصل في الإنتاجية وبقيّة النسبة تعود لعوامل أخرى غير داخلة بالأنموذج، وان هناك علاقة متوسطة بين النفقات وإنتاجية القمح يبينها معامل الارتباط الذي بلغ (62%).

الاستنتاجات والمقترحات:

1- الاستنتاجات :

- 1- تأثر سياسة تمويل المبادرة الزراعية بالسياسة المالية وقد اتضح ذلك من خلال التفاوت في حجم التخصيصات للقطاع الزراعي كما ان انخفاض أسعار النفط قد أثرت على حجم التخصيصات للمبادرة لاسيما بعد انخفاض أسعار النفط عام 2014 وما بعدها.
- 2- لم تتأثر القروض الزراعية للمبادرة بأسعار الفائدة لأنها تمنح بدون فوائد ويستقطع خصم (2%) عن كل قرض من مبالغ المبادرة على العكس من قروض المصرف الزراعي من الموارد الذاتية التي تتأثر بأسعار الفائدة طبقاً لنوع الغرض ومدة القرض.
- 3- تأثر الاستثمار وبالتالي الإنتاج والمساحة والإنتاجية بالسياسة السعريّة والسياسة التسويقيّة لاسيما إذا كانت الأسعار مجزية كما ان تسليم مبالغ التسويق في موعدها المحدد تشجع المزارعين على الاستمرار بالإنتاج.
- 4- أوضح التحليل بالصيغتين العادية واللوغارتمية بان هناك علاقة ايجابية بين النفقات المصروفة على المبادرة وبين إنتاج، إنتاجية ومساحة القمح لكنه ضعيف، وهناك علاقة سلبية بين المتغير الوهمي بالصيغة العادية وبين الإنتاج والمساحة وعلاقة ايجابية مع إنتاجية القمح، فيما اظهر علاقة ايجابية بالصيغة اللوغارتمية مع الإنتاج والمساحة والإنتاجية للقمح.
- 5- إن معادلة الانحدار بالصيغتين العادية واللوغارتمية كانت معنوية فقط لمؤشر الإنتاج والإنتاجية لمحصول القمح، ولم تكن معنوية لمؤشر المساحة، كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار بالصيغة العادية عدم معنوية معاملي الانحدار للنفقات المصروفة والمتغير الوهمي الذي يمثل تأثير المبادرة لمؤشري الإنتاج والمساحة الا إنهما كانا معنويين لمؤشر الإنتاجية للقمح أما معاملي الانحدار بالصيغ اللوغارتمية فقد اظهر التحليل عدم معنويتهمما باستثناء معامل انحدار المتغير الوهمي مع الإنتاج والإنتاجية للقمح.

2- المقترحات :

- 1- دراسة واقع القطاع بشكل دقيق ووضع خطة سنوية تتلاءم والتغيرات التي تشهدها الموازنة واخذ موضوع الانخفاض والارتفاع في أسعار النفط ووضع خطة انتمايية دقيقة للإقراض تتناسب مع وضع الصناديق وطبيعة المشاريع ووضع المحافظات.
- 2- حصر سياسة التمويل الزراعي بالمصرف الزراعي التعاوني بعد هيكلته وربط الإقراض بالادخار وتوافق سياسة التمويل مع التسويق للمحاصيل الاستراتيجية.
- 3- دعم صندوق صغار المزارعين والفلاحين وتشجيع المحافظات التي حققت نتائج جيدة لاسيما في إنتاج محصول القمح.
- 4- الاهتمام بالإرشاد الزراعي والتوجيه الزراعي باستخدام الطرق الحديثة بالزراعة والري.

المصادر:

- 1- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء سنوات مختلفة.
- 2- وزارة الزراعة (الخطة الاستثمارية، قسم قروض المبادرة الزراعية 2015).
- 3- وزارة الموارد المائية (قروض المبادرة الزراعية 2015).
- 4- المصرف الزراعي التعاوني (قسم التخطيط، 2015).
- 5- المصرف الزراعي (قسم الائتمان، 2015).
- 6- المبادرة الزراعية (المكتب التنفيذي، 2015).
- 7- منهل، عبد الكريم، (2008)، سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 8- (الزويبي: 2013).
- 9- عاندة فوزي احمد، (2007)، أثر التخصيصات الاستثمارية والإقراض الحكومي في الاستثمار الإجمالي الزراعي في العراق للمدة (1974-1994)، أطروحة دكتوراه.
- 10- البصري، كمال، 2013، مجلة الإصلاح الاقتصادي.